ميكام
مركز ميريان
للدراسات المتقدمة
في المنطقة المغاربية
MECAM
Merian Centre
For Advanced Studies
In The Maghreb
MECAM Papers

هند ڤيراط

وظيفة الجلّاد (منفذ حكم الإعدام) في الجزائر وتونس (1842-1962)

MECAM Papers | Number 18 | October 29, 2025 | https://dx.doi.org/10.25673/120937 | ISSN: 2751-6490

تعتبر المقصلة من مخلفات الثورة الفرنسية، وقد استُخدمت بكثرة في الجزائر (حيث كان لها أقل تأثير في تونس) ليس فقط لإعدام من يسمون بالجناة العاديين، بل أيضاً للحد من تصاعد الحركة الوطنية. وعلى الرغم من أن الجلّاد كان غالباً ما يحظى بمكانة ثانوية، إلا أنه كان يحتل مكانة مركزية في هذه المشاهد البالغة الطقوسية.

- سوف نركز على مسألة استخدام المقصلة في المستعمرات كواجهة لدولة قانون تخفي واقعًا تمييزيًا. وفي هذا الإطار، تجسّد شخصية الجلّاد العنف الاستعماري في قالب منظم قانونيًا، لكنه غير منطقي للغاية.

- تبيّن هذه المقالة كيف لم تكن مهنة الجلّاد في السياق الإستعماري متاحة للجميع. وعلى الرغم من أن هذه الوظيفة كانت مرهوبة ومثيرة للجدل، فهي تتطلب كفاءات محددة. وبإمكان الوثائق المحفوظة في الأرشيف الوطني الفرنسي أن توضح لنا هذا الموضوع.

- تسعى هذه المقالة إلى تبيان مدى تورط هؤلاء المنفذين الذين يتصرّفون باسم „جليل انجازات العدالة" في الآليات القمعية للنضال المناهض للاستعمار.

السياق

لا تزال مهنة الجلّاد متداولة إلى يومنا هذا. ولا تزال عقوبة الإعدام سارية على نطاق واسع في بعض البلدان. فيما يتعلق بالجزائر و تونس، و بمجرد تحصلهما على الاستقلال، أبقى الزعماء الجدد على الجلّادين الخاصين بهم. فقد اكتفوا باستبدال المنفذين الفرنسيين بمنفذين „محليين". وتظلّ الإعدامات اليوم نادرة في كلا البلدين، لكن إلغاء عقوبة الإعدام غير مطروح حاليّاً.

المقصلة في العاصمة الجزائرية: رمز „الحضارة المثالية“

حصلت الجزائر بصفتها مستعمرة فرنسية منذ عام 1830 على مقصلة لأول مرة في عام 1842. ووفقًا لشهادة أحدهم في تلك الفترة، وقعت حادثة في 3 مايو من العام نفسه أثناء عملية إعدام محكوم عليه بالموت، فأدَّت إلى مثل هذا „الإصلاح“. وقد تم قطع رأس المدان بسيف خاص يسمى „ياتاغان“، ولكن الروح لم تستسلم إلا بعد عدة ضربات. فكاد الحشد أن ينال من الجلّاد (Quétin 1848: 93-94) وفي ردة فعل على ذلك، دعا وزير الحرب إلى استخدام المقصلة. فقد زعم الخطاب الاستعماري السائد آنذاك أن „المستعمرة بدت ناضجة لهذا الرمز والثمرة لحضارة مثالية“ (Morand 1856: 102). ثم حلت „الأرملة“ - وهو اللقب الذي يُنسب عادةً إلى المقصلة - بالجزائر العاصمة في 20 أكتوبر 1842. وقد وصف فيكتور هوجو - الذي كان مؤيدًا عنيدًا لإلغاء عقوبة الإعدام - المشهد بتفصيل كبير في كتابه „مشاهدات“. وفي نهاية روايته، قال ساخراً: „[...] وصلت الحضارة إلى الجزائر العاصمة في شكل مقصلة“ (Hugo 1971: 198). وفي 16 شباط 1843، في باب الواد، وهو مكان رمزي للغاية في التصور الاستعماري، استُخدمت المقصلة لأول مرة في الجزائر العاصمة (Quétin 1848: 93-94). وبعد حوالي أربعين سنة، أدخل نفس الفكر الذي يفترض أنه ناقل رموز الحضارة الأوروبية المتفوقة، آلة القتل هذه في تونس. وقد أصبحت البلاد „حماية“ فرنسية منذ مايو 1881. وفي فجر يوم 27 أبريل 1889، اكتشف التونسيون طريقة إعدام جديدة مختلفة عن تلك التي كانوا معتادين عليها من قبل (Le Petit Tunisien في 28 أبريل 1889).

وعلى عكس الجلّادين في فرنسا، الذين اكتسب بعضهم قدرا من الشعبية، فإن أولئك الذين امتهنوا استخدام المقصلة في المستعمرات كانوا شبه مجهولين الى ان تم نشر كتاب „كلمات جلاد. شهادة استثنائية من أحد الجلّادين الجنائيين“. كاتبها خبير متمرس اشتغل في الجزائر وتونس. وقد كرّس فرناند ميسونييه، الذي توفي في 8 أغسطس 2008، السنوات الأخيرة من حياته للإدلاء بشهادته „من أجل التاريخ“، على حد تعبيره. من خلال مقارنة هذه الرواية الذاتية، المثيرة للتساؤل بالتأكيد، مع وثائق الأرشيف، سنحاول تتبع مسيرة هذه الشخصيات القضائية الفريدة من نوعها.

مغريات مهنة الجلّاد

في فرنسا، أوصى المرسوم الصادر في 6 أكتوبر 1791 بقطع الرأس كوسيلة للإعدام دون تسمية أي موظفين مسؤولين عن تشغيل الآلة القاتلة. وبعد ذلك بعامين، عيّن مرسوم أول جلاّدا في كل دائرة. وبمرور الوقت، ساهم إلغاء بعض الجرائم الخاضعة للعقوبة بالإعدام في تقليل عدد حالات الإعدام. وبالتالي لم يعد هناك ضرورة للإبقاء على جميع منفذي الإعدام بالمقصلة في فرنسا (مرسوم 25 نوفمبر 1870). ومنذ ذلك الحين، تم تعيين جلاد واحد لكل التراب الفرنسي (المادة 2). وباعتبارها مستعمرة فرنسية، احتفظت الجزائر كذلك بالطاقم التابع لها من الجلّادين (المادة 7). وبالإضافة إلى ذلك، نص قانون 27 مارس 1883، وهو النص التأسيسي للعدالة الفرنسية في تونس، على أن التشريع المعمول به في الجزائر ينطبق على السلطات القضائية التونسية. و يوحي ذلك بأن نفس الجلّاد المنصّب في المستعمرة المجاورة كان عليه أن يتنقل، مع المقصلة، لتنفيذ أحكام الإعدام في تونس. وفي تلميح إلى „سيد باريس“، كان يطلق على نظيره الجزائري اسم „سيد الجزائر“. بل وتشير الوثائق الرسمية إلى تسمية أكثر لباقة :„مُنفّذ انجازات العدالة العظمى“.

ولكن كيف يمكن أن يصبح المرء جلاداً؟ هل يقدم الأرشيف الوطني الفرنسي، الذي يحتفظ برسائل الترشح لوظيفة جلاد في الجزائر (BB/18/6585، د.71 BL)، أي إجابات على هذا السؤال؟ يبدو واضحًا من بادئ الأمر أن المنصب كان مطلوبًا: فقد كان عدد المترشحين كبيرًا جدًا، وكان نفس المترشح يرسل أحيانًا عدة مطالب. وبما أنه „ليس

بوسع كل يد تحمل كل الرؤوس" (Monestier 1994: 330)، يشير المترشحون إلى معايير مادية ومعنوية يعتبرونها أساسية. أولًا وقبل كل شيء، يجب أن يكون المنفذ يافعًا، لذا كان معدل أعمار المرشحين بين 30 و40 عامًا. وبما أن هذا المنصب كان يتطلب أيضًا درجة معينة من الصلابة البدنية، اعتقد المرشحون أنهم كانوا يمارسون في بعض الحالات وظيفة تؤهلهم للعمل كجلادين: „عامل جزار" معتاد على رؤية الدم (رسالة من G. Vincent 1898)؛ „حلاق" يمكنه تهذيب المحكوم عليه (رسالة مجهولة المصدر، 1898)؛ „محقق شرطة". سبق وان تعامل مع „المجرمين" (رسالة من إ, 1907)؛ او حتى „فني ميكانيكي" يمكنه تشغيل آلة قطع الرأس (رسالة من H. Desfourneaux، 1908)، إلخ. كما كان التمتع بسمعة حسنة يضمن أكثر مصداقية، حيث كانت السلطات القضائية صارمة في هذا الصدد: „حسن الأداء هو أولاً وقبل كل شيء حسن السلوك" (Derasse 2004: 182). ولم يتوانى البعض عن تعزيز طلباتهم بالمستندات المؤيدة لحسن السيرة.

باختصار، تتطلب وظيفة الجلّاد مجموعة من المعايير الدقيقة، من بينها البنية الجسدية المتينة والسن الصغير نسبيًا والحالة الصحية الجيدة والأخلاق الفاضلة. ولكن كانت هناك معايير أخرى عززت فكرة أن هذا التخصص لا مثيل له. وبالتالي، كان على الجلّاد قبل كل شيء أن يتحلى بدم بارد و „بالشجاعة". فكان المترشحون الذين أدوا خدمتهم العسكرية يشعرون بأنهم قد تصلبوا من مشهد الحرب، وبالتالي كانوا يقدمون أنفسهم كمرشحين محتملين لمهمة مربكة تتمثل في قتل أمثالهم من البشر. ولا يمكن للمرء حتمًا أن يصبح جلادًا دون أن يكون قد رأى بالفعل جثثًا مشوهة (رسالة من M.A. Peillon Marius، 1923).

وعلى الرغم من أن رسائل الترشّح قدّمت مجموعة متنوعة من الحجج، إلا أنها لم تلقَ أي ردّ البتة. وبما أن المنصب لم يكن يتطلب لا مناظرة ولا إعلان توظيف، كان ابن الجلّاد هو الذي يتم تدريبه لتعلم جميع „الجوانب الدقيقة" للوظيفة. وبمجرد حصول شغور في المنصب، سواء كان ذلك بسبب وفاة أو إقالة أو استقالة، يعرض الجلّاد المسؤول خدمات ابنه. وإذا لم يكن لديه ذرية من الذكور، كان يحرص على تولية المسؤولية لفرد آخر من عائلته. طوال الفترة الاستعمارية، تم تعيين ثمانية جلادين مسؤولين رسميًا، وينتمي جميعهم تقريبًا إلى سلالات عريقة من المنفذين.

وبسبب مكانتهم الخاصة، لم يكونوا يتقاضون مرتبات بل بالأحرى "أجورًا" تصرفها وزارة العدل. ففي عام 1926، كان الراتب السنوي لسيد الجزائر يقدر بـ 10000 فرنك، في حين كان الجلّادون في فرنسا يحصلون على أجر أعلى بقليل: ففي عام 1924 كانوا يتقاضون 11600 فرنك في السنة (ANF, 19890100 1) .وكان الجلّاد ينال، بالإضافة إلى أجره، مبلغًا إضافيًا يسمى „اشتراكًا": وهو مبلغ سنوي مكرس لاقتناء جميع المعدات اللازمة لصيانة المقصلة، فضلاً عن جميع النفقات الإضافية، بما في ذلك تكاليف دفن „الضحية" في حال غياب الأسرة (ANT, E, 544, d.58)

وتجدر الإشارة أيضا إلى أن وظيفة الجلّاد كانت وظيفة تكميلية أو نشاطا „غير رسمي" (Delarue 1979: 382). وفي بعض الأحيان، كان الجلّادون يتقاضون أجورهم مقابل بضع ساعات من العمل في السنة. وكان معظمهم في الجزائر العاصمة يمارسون مهنا أخرى ويمتلكون مطاعم وحانات؛ ولذلك كان الجلّاد عموما بمثابة تاجر جيد يكسب المال „و يتسلى" في الوقت نفسه. وعلاوة على مزاياه المادية، اتاح هذا النشاط فرصة التواصل مع شخصيات ذات نفوذ في الوسط السياسي القضائي (نواب برلمانيون وقضاة ورؤساء شرطة...الخ). وبدون أي تعليم جامعي أو شهادات، حظي الجلّادون بمكانة اجتماعية مرموقة (Meyssonnier 2002: 43-63).

تحت وطأة المقصلة

نظرا لأن كل حكم بالإعدام كان يشير إلى احتمال تنفيذه، كانت المتفرقات من بين الاخبار المفضلة لدى الجلّادين، حتى و إن لم يكن مصطلح „الإعدام“ مستخدما في لغتهم، حيث كان التكتم يقتضي استخدام مصطلح „التنقل“ بدلا منه. وخلال رحلاتهم العديدة داخل الجزائر أو إلى تونس، كانوا يمتنعون عن الكشف عن طبيعة مهامهم: فالتحفظ كان من الصفات الأكثر شعبية في الجلّادين. وبالفعل، فان أحد مساعدي الجلّادين قد خص بالذكرفي مذكرة فردية على أنه „يفتقر إلى التحفظ“: فمنذ توليه مهامه، „كان يسمح لنفسه دائما بأن ينجر إلى الكشف لحاشيته وأصدقائه عن يوم ومكان تنفيذ أحكام الإعدام التي كلف بها“. وقد جلب له هذا الطيش التوبيخ من رئيسه (ANF، BB / 18 6585، د. BL 71).

وسواء في الجزائر أو تونس، كانت عمليات الإعدام تجرى مبدئيا وفقا لقواعد القانون الجنائي الفرنسي. فقبل إصدار قانون 24 يونيو 1939، كانت هذه الإعدامات تقام في الساحات العامة وكانت البلدية، بالتوافق مع السلطات القضائية، هي التي تحدد مكان التنفيذ. كان عمل الجلّادين يبدأ التوبيخ المقصلة، لكن لم يكن الجلّاد الرئيسي يشارك في هذه العملية بل كان يرأسها، حيث يقوم بأدق عمليات الفحص ويضع اللمسات الأخيرة لكل تعديل جديد.

وبمجرد أن يتم نقل المقصلة وتركيبها واختبارها بعناية، يدخل القمع حيز التنفيذ .وفقا للعرف، يذهب رئيس النيابة العامة، ويرفقه أحيانا مترجم من المحكمة، إلى زنزانة المُدان، ويوقظه ويتلو الصيغة النسقية التي تشير إلى رفض طلبه للعفو وإلى أن العدالة يجب أن تأخذ مجراها. يحق لكل شخص محكوم عليه بالإعدام طلب المغفرة أو تمني أمنية، ويجوز له أيضا, بناء على طلبه, مقابلة رجل دين. ثم يتم تسليمه إلى الجلّادين الذين التزموا الابتعاد عنه قبل ذلك. و „بسرعة كبيرة“، حسب التعبير الدارج، تتم الإجراءات الأخيرة: تُربط يداه ورجلاه ويُحلق رأسه. بالإضافة إلى ذلك، لم يكن لرئيس الجلّادين أي اتصال جسدي تقريبا مع المُدان، حيث كانت مهمته الرئيسية هي إطلاق شفرة „الأرملة“. عادة ما يؤدي النائب الأول دور المصور: فهو يقوم بثبيت رأس المحكوم عليه في المنظار كما لو كان „تعديل آخر لحظة“ عند المصور، ويجد „الوضع“ المناسب ثم يقول للمُدان: „لا تتحرك بعد الآن“ (Monestier 1994: 302). وبالتالي، كان للمصور الموقع الأفضل مقارنة برئيس الجلّادين، فهو الذي يشير إليه بإسقاط النصل.

بعد انتهاء عملية الإعدام، يتم غسل المقصلة وتفكيكها وتعليبها، ويختفي سيد الجزائر ومساعديه ليعودوا إلى طبيعتهم كمواطنين عاديين. وبموجب قانون 24 يونيه 1939، لم يعودوا يمارسوا عملهم إلا في الخفاء، داخل السجون التي يقبع فيها المدانون.

في خضم حرب الجزائر

انطلاقا من صيف عام 1954، حصلت تونس على استقلالها الداخلي وبدأت عملية طويلة لتأسيس محاكمها الخاصة. وفي 14 يونيو 1955، سافرت المقصلة للمرة الأخيرة إلى تونس، لكن مهمة الجلّادين لم تكن قد انتهت بعد. خلال نفس الفترة، كانت حرب الجزائر في أوجها، وهو صراع يشكل حلقة استثنائية في تاريخ العدالة الفرنسية. فلم يسبق أن تورط القضاء في الشؤون السياسية كما حصل خلال حرب الجزائر، كانت العدالة „تقام تحت القنابل“ (Royer and Renard 2005: 232). ومثل باقي الموظفين القضائيين، انخرط الجلّادون، طوعا أو كرها، في الدفاع عن المشروع الاستعماري الذي كان يسعى إلى الحفاظ على جزائر فرنسية. ووجدوا أنفسهم في موقف غير معتاد: تنفيذ عمليات إعدام المناضلين الذين تمت معاقبتهم بشكل تعسفي. ونظرا „لحساسية“ هذه المهمة، التي نفذت في سياق حرب، منحهم النائب العام „مكافآت مقابل كل رأس“، تحتسب لكل عملية إعدام (ANF، 19890100 1) و „علاوة مخاطر“ (ANF، 19990005 1،

د. BL50 71). كانت هذا المكافأة الثانية، وفقا لفرناند ميسونييه، „مبررة تماما“ لأن الجلّادين كانوا يخاطرون بحياتهم عند إعدامهم للوطنين الجزائريين.
على الرغم من هذه „الامتيازات“، خلقت حرب الجزائر مناخا من عدم الاستقرار والتوتر داخل فريق الجلّادين. في 6 سبتمبر 1956، في ذروة الحرب، توفي رئيس الجلّادين أندريه بيرغر بعد سقوطه من الطابق الرابع. لا تزال ظروف وفاته غير واضحة: هل كان ذلك اغتيالا (Obrecht 1989: 235) أم حادثا عرضيا (Meyssonnier 2002: 39)؟ وظلت هذه المسالة دون إجابة. فقد لقي بعض النواب حتفهم في مثل هذه الظروف الغامضة: انتحر برنارد فورتين (ANF، 19990005 1 ، د. BL50 71)، وقتل جاستن دوديت ب „وابل رصاص مدفع رشاش“، وتوفي مارسيل كاريير في حادث سيارة (Meyssonnier 2002: 175-76). بالإضافة إلى هذه الوفيات، لوحظ عدد كبير من الاستقالات التي لا يبدو أنها كانت ناجمة عن تساؤلات أخلاقية. ففي الواقع، لا يبدو أن حرب الجزائر قد أثارت أي معضلة أخلاقية لدى الموظفين القضائيين، بل على العكس تماما: حسب „منطق“ تلك الحقبة، كان كل شيء يبدو مشروعا (Thénault 2001: 493). „لا يمكن إجبار مفجر على الاعتراف بتقديم القهوة له“، هكذا برر جلاد سابق ممارسة التعذيب خلال حرب الجزائر (Meyssonnier 2002: 186-187).
في عام 1957، لمواكبة الزيادة في عمليات الإعدام، تم إرسال مقصلة أخرى إلى قسنطينة. واضطرالجلّاد الرئيسي إلى الاستعانة بموظفين لا يملكون أي خبرة في هذا المجال: لاعب كرة قدم أو صديق للعائلة؛ كان لا بد من „الارتجال“. كان آخر الجلّادين الذين استخدموا الأرملة حتى استقلال الجزائر هم: موريس وفرناند ميسونير وهنري بارو وجورج سيلسي وجوسيف فوسينات. تم تعيين هؤلاء الثلاثة على عجل، فلم يسبق لهم أن رؤوا مقصلة في حياتهم (ANF، 19990005 1 ،د. BL50 71). من عام 1954 إلى عام 1962، نفذ جلادو الجزائر العشرات من عمليات قطع الرؤوس، لكننا لا نملك إحصاءات دقيقة. يقدر فرناند ميسونييه عدد الإعدامات ب 141 عملية في الفترة التي تتراوح بين 19 يونيو 1956 إلى 25 أغسطس 1958 (Meyssonnier 2002: 169). ويفترض فرانسوا مالي وبنجامين ستورا أن العدد الإجمالي لعمليات الإعدام التي نفذت خلال فترة الحرب بأكملها يبلغ 222 عملية (Malye and Stora 2010: 10).
في 5 يوليو 1962، تم إعلان استقلال الجزائر. وبعد حوالي أسبوعين، أرسل موريس ميسونييه برقية إلى النائب العام قائلا: „ماذا يجب أن نفعل؟“ بعد عدة سنوات من الحرب التي تم خلالها توظيف المقصلة على نطاق واسع، كان لدى الحكام الجدد للبلاد حسابات مع ممثلي العدالة الفرنسية، وكان منفذوا الأحكام الجنائية في الطليعة. في 27 نوفمبر 1962، تم القبض على موريس ميسونييه ومساعديه، قبل أن تتولى السلطات الفرنسية أمرهم. غادروا البلاد في 6 ديسمبر 1962، „[...] في المساء ، مرتدين ملابس نوم، وزوجا من الجوارب، وزوجا من الأحذية [...]“ (Meyssonnier 2002: 211). ويقال أنه تم نقل المقصلتين التين استخدمتا خلال تلك السنوات العصيبة في سجن بربروس (في الجزائر العاصمة) وقسنطينة (ANF، 19890100 2).
فماذا كان مصير سيد الجزائر بعد إعادتهم إلى الوطن؟ كان السؤال المطروح هو ما إذا كان من المناسب إعادة إدماجهم في الفريق الفرنسي. وكانت هناك صعوبة أخرى تتعلق بطبيعة الأجر الذي سيمنح لهم. وأسفرت المفاوضات التي تم إجراؤها وعشرات المراسلات المتبادلة، فضلا عن الإجراءات المتعددة التي تم اتخاذها لدى السلطات القضائية، عن صدور أحكام تمنح مبلغ 2000 فرنك في شكل إعانة لجميع الجلّادين السابقين في الجزائر. وتوفي موريس ميسونييه في فبراير 1963، بينما حصلت أرملته على هذه المنحة (المرسوم الصادر في 4 يوليو 1963).

حقبة ما بعد الاستعمار

في فرنسا، أدى اعتماد المقصلة كطريقة للإعدام إلى „تبييض" صورة الجلّاد (Bessette 1982: 50). ومنذ ذلك الحين، نشهد نوعا من الاحتراف أو إضفاء طابع مؤسساتي على هذه المهنة: حيث كاد الجلّاد أن يصبح „موظفا" مثل غيره. أما في المستعمرات، حيث استخدمت المقصلة على نطاق واسع للمحافظة على النظام الاستعماري، فقد كان الوضع مختلفا. لم يكن الجلّادون مكلفين فقط بإعدام المدانين –بما يسمى- جرائم عادية، بل أيضا المناضلين الوطنين، الذين تم تكريمهم لاحقا كشهداء للأمة. وبالتالي يجد هؤلاء الجلّادون أنفسهم في موقف ملتبس، حيث يخدمون في الوقت نفسه متطلبات العدالة الجنائية ومصالح الدولة الاستعمارية. كان آخر الجلّادين في الجزائر تحدثوا عن „أحداث الجزائر"، وهو تعبير ملطف يعكس الرغبة في إنكار أي شرعية للاستقلال الذاتي للجزائر عندما كانت تحت السيطرة الاستعمارية. بعد الاستقلال، كان على آخر الجلّادين الذين غادروا البلاد أن يتحملوا عبئا مزدوجا بسبب وظيفتهم: فهم كانوا وكلاء استثنائيين في مجال العدالة الجنائية، ولكنهم كانوا أيضا أدوات ماضي استعماري „لا يمكن نسيانه". حتى بعد استقلالهما، أبقت تونس والجزائر على جلاديهما في خدمة قوى استبدادية جديدة. وفي هذا الصدد، تشكل محاكمة اليوسفيين في تونس عام 1963 مثالا صارخا على العنف السياسي في سياق ما بعد الاستعمار.

ألغت فرنسا عقوبة الإعدام في عام 1981. ومع ذلك، وكدليل كاشف على سياق اجتماعي وسياسي وترحالي معقد للغاية، كان آخر من أعدم باسم الشعب الفرنسي هو التونسي حميدة الجندوبي، الذي قطع رأسه في 10 سبتمبر 1977 في سجن بوميت في مرسيليا. ومن سخرية القدر أن آخر رأس يسقط في سلة الجلّاد الفرنسي كان رأس مستعمر سابق.

المصادر

الأرشيف الوطني التونسي
الأرشيف الوطني الفرنسي (ANF)

المراجع

Bessette, Jean-Michel (1982), *Once Upon a Time the Guillotine…*, Paris: Alternatives.

Delarue, Jacques (1979), *Le métier de bourreau du Moyen-âge à aujourd'hui*, Paris: Fayard.

Derasse, Nicolas (2004), The Executioner of Criminal Judgments in the Nineteenth Century: The Pariah of Justice, in: Deperchin, Annie, Nicolas Derasse, and Bruno Dubois (eds.), *Figures de justice. Etudes en l'honneur de Jean-Pierre Royer*, Lille: Centre d'Histoire Judiciaire, 179–191.

Hugo, Victor (1972), *Things Seen. Souvenirs, journals, cahiers (1830–1848)*, Paris: Gallimard.

Malye, François, and Benjamin Stora (2010), *François Mitterrand et la guerre d'Algérie*, Paris: Calmann-Lévy.

Meyssonnier, Fernand (2002), P*aroles de bourreau: témoignage unique d'un écueur des arrêts criminels*, Paris: Imago.

Monestier, Martin (1994), *Histoire et techniques des exécutions capitales des origines à nos jours*, Paris: Le Cherche Midi.

Mornand, Félix (1856), *La vie arabe*, Paris: Michel Lévy Frères,

Obrecht, André (1989), *Le carnet noir du bourreau: mémoires d'André Obrecht, interview by Jean Ker*, Paris: G. de Villiers.

Quétin, E. (1848), *Guide du voyageur en Algérie*, Paris: L. Maison.

Royer, Jean-Pierre, and Renard Domitille (2005), L'archive et la mémoire, in: *Histoire de la justice*, 16, 1, 225–234.

Thénault, Sylvie (2001), Military Justice during the Algerian War: The Relations between Magistrates and Military Authorities, in: Jauffret, Jean-Charles, and Maurice Vaïssse (eds.), *Militaires et guérilla dans la guerre d'Algérie*, Paris: Éditions Complexe, 489–501.

نبذة عن المؤلفة

هند قيراط هي أستاذة وباحثة في التاريخ المعاصر في كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بتونس. يركز بحثها على تاريخ المؤسسات القضائية في العصور الاستعمارية وما بعد الاستعمار. وهي مهتمة أيضا بتاريخ المرأة في المجال القضائي (المحاميات والمتهمات). كانت زميلة في مركز ميريان للدراسات المتقدمة في المغرب العربي (MECAM) في 2023/2024.

البريد الإلكتروني: henda_guirat@yahoo.fr

IMPRINT

The MECAM Papers are an Open Access publication and can be read on the Internet and downloaded free of charge at: https://mecam.tn/mecam-papers/. MECAM Papers are long-term archived by MENALIB at: https://www.menalib.de/en/vifa/menadoc. According to the conditions of the Creative Commons Attribution-NonCommercial-ShareAlike 4.0 International Public License (https://creativecommons.org/licenses/by-nc-sa/4.0/legalcode), this publication may be freely reproduced and shared for non-commercial purposes only. The conditions include the accurate indication of the initial publication as a MECAM Paper and no changes in or abbreviation of texts.

MECAM Papers are published by MECAM, which is the Merian Centre for Advanced Studies in the Maghreb – a research centre for interdisciplinary research and academic exchange based in Tunis, Tunisia. Under its guiding theme “Imagining Futures – Dealing with Disparity,” MECAM promotes the internationalisation of research in the Humanities and Social Sciences across the Mediterranean. MECAM is a joint initiative of seven German and Tunisian universities as well as research institutions, and is funded by the German Federal Ministry of Research, Technology, and Space (BMFTR).

MECAM Papers are edited and published by MECAM. The views and opinions expressed are solely those of the authors and do not necessarily reflect those of the Centre itself. Authors alone are responsible for the content of their articles. MECAM and the authors cannot be held liable for any errors and omissions, or for any consequences arising from the use of the information provided.

Editor: Dr. Maria Josua

Editorial Department: Petra Brandt

Translation from French into Arabic: Dr. Souhir Zekri Masson

Merian Centre for Advanced Study in the Maghreb (MECAM)

27, rue Florian, HIDE – Borj Zouara, 1029 Tunis, Tunisia

https://mecam.tn

mecam-office@uni-marburg.de

With funding from the: Federal Ministry of Research, Technology and Space

MENALIB

ميكام
مركز ميريان
للدراسات المتقدمة
في المنطقة المغاربية

MECAM
Merian Centre
For Advanced Studies
In The Maghreb